

- ٣- وتخول الأمين العام ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة مناشدة الحكومات تقديم التبرعات الى الصندوق ؛
- ٤- وتدعو الحكومات ان تناشد مرة اخرى منظماتها ومؤسساتها القومية تقديم التبرعات الى الصندوق ؛
- ٥- وتحث الأمين العام علي ان يعمد ، بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الى الشروع في تنفيذ التدابير الطويلة الأجل والدراسات الملح اليها في تقريره المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين ؛
- ٦- وتعيّن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قيما على الصندوق وتخول المجلس وضع المبادئ التوجيهية لتوجيهه بالتشاور مع الأمين العام ؛
- ٧- وتدعو جميع الدول الاعضاء الى ان تصوغ آراءها بشأن توجيه الصندوق وان ترسلها الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا او تقدمها له مباشرة ؛
- ٨- وترجو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ان تسدي الى الأمين العام جميع المساعدات التي يحتاج اليها في اداء المهام الموكولة اليه بموجب هذا القرار ؛
- ٩- وتقرر ، ريثما يبدأ البرنامج الشامل في العمل بكامل طاقته ، استبقاء حق الناميبين في الاستفادة من مساعدة برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية ؛
- ١٠- وترجو الأمين العام ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا اعلام الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والعشرين ، عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٢١٩٨

١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣

سألة الأقاليم الواقعة
تحت الادارة البرتغالية

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في سألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ،

وقد درست الفصول ذات العلاقة بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١٩) ، المتضمنة آراء ممثلي حركات التحرر القومي للأقاليم المعنية الذين اشتركوا ، بصفة مراقبين ، فيما يتعلق بهذا الموضوع من مناقشات اللجنة الخاصة (٢٠) ،

وقد درست تقرير الأمين العام المتعلق بهذا البند (٢١) ،

وقد استمعت الى بيانات ممثلي الجبهة الوندانية لتحرير أنغولا وجبهة تحرير موزامبيق الذين اشتركوا بصفة مراقبين في بحث اللجنة الرابعة لهذا البند (٢٢) ، وذلك وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٢١٣٩ المنعقدة في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ (٢٣) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (د-٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان ، وكذلك الى القرارات الأخرى المتعلقة بمسألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية والمتخذة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ،

وان تشير ، بصورة خاصة ، الى أحكام قرارها ٢٩١٨ (د-٢٧) المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، والى قرار مجلس الأمن ٣٢٢ (١٩٧٢) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ، اللذين طلب فيهما الى حكومة البرتغال ، في جملة أمور ، اجراء مفاوضات مع الأطراف المعنية بقصد ايجاد حل للمواجهة المسلحة الجارية في الاقاليم الافريقية الواقعة تحت سيطرتها ، والى السماح لشعوب تلك الاقاليم بأن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وان تأسف بشدة لرفض هذه الحكومة الانصياع الى تلك الاحكام ،

وان تأخذ بعين الاعتبار برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الخبراء الدولي لمساندة ضحايا الاستعمار والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ، المعقود في اوسلو من ٩ الى ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٣ (٢٤) ،

(١٩) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل الاول ، والفصل الرابع الى الفصل السادس ، والفصل التاسع .

(٢٠) A/AC.109/PV.915 و Corr.1 و 917 و 920 و 921 و 929 .

(٢١) A/9132 و Add.1 و Add.2 .

(٢٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، اللجنة الرابعة ،

الجلستان ٢٠٢٨ و ٢٠٥٥ .

(٢٣) انظر : "القرارات الاخرى" ، ص ٣١٧ .

(٢٤) A/9061 ، المرفق ، الفرع الرابع .

وان تذكّر الاعلان الخاص بالاقليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية العاشرة المعقودة في اديس أبابا من ٢٧ الى ٢٩ آيار/مايو ١٩٧٣ ،

وان تشجّب التعاون المستمر بين البرتغال وافريقيا الجنوبية ونظام الاقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، هذا التعاون الذي يهدف الى ادامة السيطرة الاستعمارية والعنصرية في المنطقة ، وتشجّب استمرار تدخل قوات الشرطة والقوات المسلحة والمرتزة من افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية ضد شعوب الاقاليم المعنية ،

وان تشجّب الاعمال العدوانية المتكررة التي ترتكبها القوات المسلحة التابعة للبرتغال ضد استقلال الدول الافريقية ، والتي تشكل انتهاكا لسيادة تلك الدول ولسلامتها الاقليمية وتعكس السلم والأمن الدوليين في القارة الافريقية تعكيرا خطيرا ، كما اكد مجلس الأمن ذلك من جديد في قراره ٣١٢ (١٩٧٢) المؤرخ في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٢ ،

وان تشجّب اى محاولة تقوم بها البرتغال بقصد وضع المنشآت الموجودة في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها تحت تصرف منظمة حلف شمال الاطلسي او اى عضو من اعضائها ، على اساس ثنائي ، من اجل استخدامها في الاغراض العسكرية ،

وان تأسف شديد الأسف لسياسات تلك الدول ، ولا سيما منها بعض الدول المتحالفة عسكريا مع البرتغال ، التي تواصل ، متحدية المطالب المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة اليها ، تزويد البرتغال من داخل اطار منظمة حلف شمال الاطلسي وبصورة ثنائية في آن معا ، بالساعات العسكرية وغيرها التي لولاها لما تمكنت البرتغال من الاستمرار في انتهاج سياسة السيطرة الاستعمارية وقمع شعوب انغولا وموزامبيق ،

وان يساورها القلق العميق لزيادة نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها التي تقوم ، خلافا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بمساعدة البرتغال في حروبها الاستعمارية واعاقبة شعوب الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية عن تحقيق امانها المشروعة في الحرية والاستقلال ،

وان تحيط علما مع التقدير ببرامج المساعدة الملحوسة التي يوفرها عدد من الحكومات لعربات التحرر القومي لهذه الاقاليم ، فضلا عن البرامج التي بدأتها منظمات تنتمي الى مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة وعدة منظمات غير حكومية ،

وان تلاحظ ، مع الارتياح ، ما أحرزته حركات التحرر القومي في هذه الاقاليم من تقدم في سبيل الاستقلال الوطني والحرية ، سواء بكفاحها او بالبرامج الانهاضية ، ولا سيما فيما تم تحريره من المناطق في انغولا وموزامبيق ،

وان تحيط علما أيضا مع الارتياح بانتواء اللجنة الخاصة ايفان بعثة زائرة الى ما تم تحريره من المناطق في أنغولا وموزامبيق ،

١- تؤكد من جديد حق شعوب انغولا وموزامبيق والاقليم الأخرى الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لما اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د-١٥) ، وشرعية كفاح هذه الشعوب ، بكل الطرق والوسائل المتوفرة لديها ، لممارسة هذا الحق ؛

٢- وتؤكد من جديد ان حركات التحرر القومي في انغولا وموزامبيق هي الممثلة الحقيقية للاماني الحقيقية لشعوب هذه الاقاليم ، وتوصي جميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، وهيئات الأمم المتحدة المعنية ، بأن تقوم ، لدى معالجتها مسائل خاصة بهذه الأقاليم ، والتي يجب ان استقلالها ، بتأمين تمثيل هذه الاقاليم من قبل حركات التحرر المعنية ، تمثيلا مطابقا للأصول ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ؛

٣- وتشجب اشد الشجب استمرار حكومة البرتغال في رفض الانصياع للأحكام المتعلقة بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما مضاعفة أعمال القمع السلاح التي ترتكبها البرتغال ضد شعوب الاقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، بما فيها الفتك الوحشي بأهالي القرى وتدمير القرى والممتلكات بالجملة واستعمال النابالم والمواد الكيميائية بلا رحمة ولا شفقة ، وذلك بقصد كتم الاماني المشروعة لتلك الشعوب في الحرية والاستقلال ؛

٤- وتطلب من حكومة البرتغال ان توقف فورا حروبها الاستعمارية وجميع أعمال القمع الموجهة ضد شعبي انغولا وموزامبيق ، وان تسحب قواتها العسكرية وغيرها ، وان تنهي جميع الممارسات التي تشكل انتهاكا لحقوق جماعات السكان هذه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك طرد جماعات السكان الافريقيين من ديارهم وتغيير اسمهم من جديد في مناطق ريفية معزولة وتوطين مهاجرين اجانب في الاقاليم المذكورة ؛

٥- وتطلب من حكومة البرتغال ان تعامل المناضلين الاحرار في انغولا وموزامبيق الذين يقعون في الأسر اثناء كفاحهم في سبيل الحرية معاملة اسرى الحرب وفقا لمبادئ اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب والموقعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (٢٥) ، وتدعو ، في هذا الصدد ، اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى ان تبقى على صلة وثيقة بحركات التحرر بوصفها اطرافا في النزاع ، والى ان تقدم تقارير عن أعمال معسكرات اسرى الحرب وعن معاملة اسرى الحرب الذين تمتجز منهم البرتغال وتتخذ الترتيبات اللازمة لتأمين تبادل اسرى الحرب ؛

(٢٥) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٢ ، الصفحة

١٣٥٠

٦- وتناشد جميع الحكومات والولايات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تمد شعوب أنغولا وموزامبيق والأقاليم الأخرى الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، ولا سيما منهم سكان المناطق المنزوعة من تلك الأقاليم ، بكافة المساعدات المعنوية والمادية والاقتصادية التي يحتاجون إليها لمواصلة كفاحهم من أجل نيل حقوقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ؛

٧- وتحث جميع الحكومات ، ولا سيما حكومات الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي التي تواصل تقديم المساعدة للبرتغال ، على أن تسحب كل مساعدة تمنح للبرتغال من مواصلة حربها الاستعمارية في انغولا وموزامبيق ، وأن تمنع بيع أو توريد كل الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى البرتغال ، بما فيها الدائرات والسفن ووسائل النقل المدنية الأخرى الممكن استعمالها في نقل التجهيزات العسكرية والعسكريين ، وكذلك المؤن والمعدات والمواد اللازمة لصنع أو صيانة الأسلحة والذخائر التي تستخدمها من أجل إقامة سيطرتها الاستعمارية في إفريقيا ؛

٨- وتناشد جميع الدول الامتناع عن كل تعاون مع البرتغال يندرج على استخدام أى إقليم من الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها في الأغراض العسكرية ؛

٩- وتطلب إلى جميع الدول أن تتخذ فورا كل ما يمكن اتخاذه من التدابير المؤدية إلى :

(أ) إنهاء أية نشاطات تساعد على استغلال الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية واستغلال شعوبها ؛

(ب) تثبيط مواطنيها والهيئات الاعتبارية الخاضعة لولايتها عن الدخول في أية صفقات أو ترتيبات تعزز سيطرة البرتغال على تلك الأقاليم ؛

(ج) منع البرتغال عن القيام ، باسم انغولا وموزامبيق ، بحقد أية معاهدات أو اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق خاصة بالتجارة الخارجية بمنتجات تلك الأقاليم .

١٠- وتوجه نظر مجلس الأمن ، بالنظر إلى الحالة المتفجرة الناشئة عن سياسة البرتغال في الأقاليم المستعمرة الواقعة تحت سيطرتها وعن أعمالها الاستفزازية المستمرة الموجهة ضد الدول الإفريقية المستقلة المتاخمة لتلك الأقاليم ، وفي ضوء تجاهل البرتغال المباشر لما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما لقراري المجلس ٣١٢ (١٩٧٢) و ٣٢٢ (١٩٧٢) ، إلى مساس الحاجة إلى قيامه ، على سبيل الأولوية ، باتخاذ جميع الخطوات الفعالة الرامية إلى تأمين التنفيذ التام السريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ؛

١١- وترجو الأمين العام أن يتتبع تنفيذ هذا القرار وأن يحلم الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين ؛

١٢- وتدعو الأمين العام الى مواصلة العمل ، ووضع في اعتباره سياس الحاجة الى تعبئة الرأي العام العالمي ضد حرب القمع الاجرامية التي تشنها حكومة البرتغال ضد شعوب الاقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، على اتخاذ تدابير فعالة محددة عن طريق جميع وسائل الاعلام المتوفرة له لضمان الاستمرار في التعريف على نطاق واسع بالحالة الخطيرة السائدة في تلك الاقاليم وبالنضال البطولي الذي تخوضه شعوبها في سبيل الحرية والاستقلال ؛

١٣- وتقرر الاستمرار في متابعة دراسة الحالة القائمة في هذه الاقاليم وادراج بنود بعنوان " مسألة الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية " في جدول اعمال دورتها التاسعة والعشرين .

الجلسة العامة ٢١٩٨

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١١٤ (د-٢٨) . انشاء لجنة التحقيق في المذابح
المبلغ عن وقوعها في موزامبيق

ان الجمعية العامة ،

اذ تعرب عن قلقها العميق للمذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق ،

وان تشير الى اتفاق الرأي الذي اعتمده في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٣ اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢٦) ، واكدت فيه على ان من واجب حكومة البرتغال السماح باجراء تحقيق دقيق في الفظائع المبلغ عن وقوعها ، واقتناعاً منها بمساس الحاجة الى اجراء مثل هذا التحقيق الدولي ،

١- تقرر انشاء لجنة تمثيلية تسمى لجنة التحقيق في المذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق ، تتألف من خمسة اعضاء يعينهم رئيس الجمعية العامة بعد اجراء المشاورات اللازمة مع الدول الاعضاء ؛
٢- وتوعز الى لجنة التحقيق اجراء تحقيق في الفظائع المبلغ عن وقوعها ، وجمع المعلومات من جميع المصادر المناسبة ، والتماس تعاون حركة التحرر القومي وساعدتها ، واعلام الجمعية العامة ، في اقرب وقت ممكن ، عن النتائج التي تخلص اليها ؛

(٢٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣

(A/9023/Rev.1) ، الفصل التاسع ، الفقرة ٢٧ .